أسبوعيات نائب

المرحلة الأولى من خارطة الطريق تغلق الباب على بقية المراحل

ناهض منير الريس

النائب عن مدينة غزة

من المؤكد أننا لا نستطيع فهم خارطة الطريق ، إلا من خلال فهم الحرب متعددة الوجوه والأسلحة والأساليب ، التي قال الأمريكيون ، عقب الحادي عشر من سبتمبر أيلول ، إنهم سيشنونها طوال عشر السنوات القادمة على ما دعوه الإرهاب . وخارطة الطريق هي عمل وصياغة أمريكية بالمقام الأول ، يكاد دور روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة يقتصر فيها على التوقيع وهز الرأس والقيام بأفعال حضور ؛ توفر لهذه الأطراف الدولية فرصة الادعاء بأن لها شأنا في تقرير أو في إقرار السياسات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط (كما يسمون العالم العربي وعمقه الإسلامي في آسيا وإفريقيا خاصة) . أضف إلى ذلك أن فريقا من الناصحين الحميمين للولايات المتحدة ، من بينهم الكاتب اليهودي الأمريكي توماس فريدمان ، قد حذروا منذ فترة الإعداد للحرب على العراق من مغبة تجاهل روسيا حصرا بالنظر إلى أن لديها أوراقا تلعبها في الشرق الأوسط ، وأما أوروبا فهي شريك في حلف الأطلسي على كل حال ولا يمكن استبعادها بحكم تغلغلها من عدة زوايا مكانية وزمانية في الصراع الشرق ـ أوسطي وبحكم (مصالحها) في المنطقة .

وأيا كان مقدار مشاركة الأطراف الثلاثة الأخرى التي تشكل بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية قوام اللجنة الرباعية صاحبة بيان خارطة الطريق ، وأيا كانت نواياها ، فإن المعول عليه في مرحلة تنفيذ التسوية وفق منطوق الخارطة هو القدرة والاستقلالية ، وهي أمور ثبت من خلال البرهة التمهيدية للحرب على العراق أن الأطراف الثلاثة افتقدتها على نحو واضح . ولنا الحق في القول إن المواقف الروسية والأوروبية الرسمية صارت أقل استقلالا وقدرة في مواجهة أمريكا ، بعدما خرجت هذه الأخيرة من حرب العراق وقد وضعت خمسة أسداس الاحتياطي النفطي العالمي في

جيبها . أما الأمم المتحدة وأمينها العام فليست إلا البورصة التي تؤشر على قوة كل كيان دولي وتعمل في خدمة مصالح الأقوى .

نحن الفلسطينيين سنعاني ونكابد النصيب المخصص ضدنا من الحرب بموجب خطط غرفة العمليات الأمريكية - الإسرائيلية المشتركة من حرب السنوات العشر ، والتي حل دور تفعيلها ضدنا بعد ما سقط العراق . وليست خارطة الطريق إلا الإعلان الدبلوماسي الخادع عن تلك الحصة . وسوف يتوالى بعد برهة يسيرة إخراج فصولها واحدة بعد الأخرى . وسوف يتضح بعد وقت غير بعيد أن مصير خارطة الطريق لن يختلف عن مصير الاتفاقات السابقة .

ولكن لماذا نعرب عن هذا الفهم ؟ وما السبب في هذه الرؤية التي سيقول جميع المنخرطين في اللعبة أو المستفيدين من الوضع إنها رؤية سوداء متشائمة ؟

الإجابة هي أن نص الخارطة سيء وأن تنفيذها على الأرض مستحيل .

فلماذا نص الخريطة سيء ؟

نص الخارطة سيء لأنه يبدي توازنا ظاهريا ، في حين يشتمل على إجحاف وتحامل حقيقي ضد الطرف الفلسطيني ومحاباة بنيوية للطرف الإسرائيلي . ومثالا على ذلك إن الفقرة الأولى من الديباجة التي تعقب المقدمة تنص إن " حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي بإنشاء دولتين يمكن تحقيقه فقط من خلال إنهاء العنف والإرهاب ؛ عندما يكون للشعب الفلسطيني قيادة تتحرك بشكل حاسم ضد الإرهاب ، وراغبة وقادرة على بناء ديمقراطية تطبيقية تستند إلى التسامح والحرية ".

هكذا : ينحصر الإرهاب لدى الجانب الفلسطيني وحده ، وهكذا يستفاد من النص أن الفلسطينيين لم يتأهلوا بعد ليكونوا (شركاء السلام) وأن الجهود يجب أن تنصرف وتتركز قبل كل شيء على تأهيلهم وأن ماهية ذلك التأهيل هي أن تصبح لهم قيادة تتصرف على نحو يشهد محررو الوثيقة أنه مطابق للنصوص أعلاه !

وينتقل النص بعد هذا مباشرة إلى الحديث عن التزام الجانب الإسرائيلي . بماذا ؟ فلنقرأ : " من خلال استعداد إسرائيل لعمل كل ما هو مطلوب لإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وعن طريق قبول واضح لا غموض فيه من قبل الطرفين بهدف التسوية المتفاوض عليها .." . والمقارنة بين النصين لا تحتاج لأكثر من التوقف قليلا أمام الكلمات التي تحمل الموقف المسبق تجاه كل من الطرفين من قبل أصحاب الخريطة ، والتي تحدد نوع الالتزام المطلوب من كل طرف . فالفلسطينيون مدموغون بالعنف والإرهاب حكما دون نقض ولا إبرام . فلا هم أصحاب قضية ولا هم يتمتعون بحق الدفاع الشرعي .. إنهم إرهابيون وكفى .. وادعاؤهم بأنهم أصحاب وطن سليب هو ادعاء طواه التاريخ وصار نسيا منسيا . أما إرهابهم فهو حالة ثابتة ربما ترجع إلى أنهم مخلوقات مطبوعة على الأذى . ثم إنهم غير مؤهلين للحل أصلا إلا إذا صارت لهم قيادة تتوفر لها مواصفتان :

ا ـ التحرك بشكل حاسم ضد الإرهاب . ب ـ والرغبة في بناء ديمقراطية (تطبيقية) بالإضافة إلى القدرة على بنائها ، إذ إن الرغبة وحدها لا تكفي .

فهل جاءت تلك القيادة أم لم تجئ ؟ وإذا كانت قد جاءت فمن الذي سيعطيها إجازة وشهادة بأنها تحركت (بشكل حاسم) ضد الإرهاب ؟ أهو الأمريكيون أم الإسرائيليون أم اللجنة الرباعية ؟ وما معيار الحسم وعدمه ؟ ومتى سيقال ما إذا كانت تلك القيادة راغبة حقا ، وأنها بعد ذلك قادرة حقا على بناء الديمقراطية التطبيقية ؟ وما هو ـ بالمناسبة ـ مفهوم الديمقراطية التطبيقية ؟

نقارن ذلك بالالتزام المقابل المطلوب من إسرائيل ، دون أن تفوتنا الإشارة مقدما إلى أن الوثيقة لا تشير بحرف واحد إلى (العنف) الإسرائيلي الهائل ضد العرب أهل البلاد . كأنما وجود الائتلاف اليميني المتطرف الحاكم في إسرائيل ، بما يحمله من نزعات توسعية حربية ، واستخدامه الأسلحة الأمريكية الفتاكة صباحا ومساء ضد البشر والمباني التاريخية والبنى الزراعية والصناعية التي تقوم عليها حياة الناس ، كأنما ذلك كله لا يمثل أية شبهة في الإرهاب ولا يستوجب أي تغيير في النهج الإسرائيلي الشاروني .

فمن الملاحظ دائما ، في هذه الوثيقة وفي غيرها من الوثائق المماثلة التي يكتبها الغرب ، كيف أن صياغة العبارات التي تحدد الالتزامات المطلوبة من الفلسطينيين تكون في منتهى القوة والوضوح . وأن صياغة الالتزامات المطلوبة من الإسرائيليين تأتي أقرب إلى الغموض . فالالتزام رقم (١) المطلوب من الأجهزة الأمنية الفلسطينية وهو التزام بأفعال محددة ، يوصف في الديباجة ثم في الفقرات التي تتحدث عن المرحلة الأولى بالنصوص التالية :

ا ـ التحرك (بشكل حاسم) ضد الإرهاب .

ب ـ وأيضا (بشكل فوري وغير مشروط) .

ج ـ وأيضا (بجهود مرئية على الأرض لاعتقال ؛ وعرقلة ؛ وكبح تخطيط وتنفيذ الأفراد ؛ والمجموعات ؛ لعمليات عنف ضد الإسرائيليين ، في كل مكان) .

د ـ وأيضا (بعمليات فعالة وثابتة .. تهدف إلى مواجهة جميع المشاركين في الإرهاب) .

ه ـ وأيضا (تفكيك قدرات البنى التحتية الإرهابية وهذا يشمل الشروع في مصادرة

الأسلحة غير الشرعية) . .

و ـ وأيضا المطلوب من الفلسطينيين هو (الأداء الأمني الشامل) .

ولا يقتصر الاتهام الضمني للفلسطينيين بالمسؤولية عن الوضع الراهن مسلكيا ، وبالتالي إلزامهم بهذه الأفعال المطلوبة ، ولكن خريطة الطريق (تأمر) الفلسطينيين بتغييرات في البنية التنظيمية لأجهزة الأمن أولا : ـ

أ ـ هناك خطة سابقة لإعادة بناء وتدريب الأجهزة الأمنية ، سوف يجري تطبيقها . (ما هي تلك الخطة ؟ وما الذي ستصل إليه على مستوى المهارات والتوجيه المعنوي .. لا نعرف) .. ولكن النص يقرنها بالتعاون

الأمني ويضيف إن ذلك سيكون " بمساعدة مجلس إشراف خارجي من الولايات المتحدة ومصر والأردن " .

ب ـ ومطلوب من (الأجهزة الأمنية المتبقية المعادة هيكليتها) استئناف التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي . وكذلك استئناف الإجراءات الأخرى الواردة في خطة تينيت .

ج ـ ويجب طبقا للخارطة " دمج جميع المؤسسات الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تحت مسؤولية وزير داخلية ذي صلاحيات ".

ومن المؤكد أن هذه النصوص كلها مأخوذة حرفيا من ألسنة الإسرائيليين . ونحن الفلسطينيين لنا تجربة مع نصوص غربية ليس للدول الموقعة عليها غير الاسم ، أما محرروها الحقيقيون المستترون فهم رجال الحركة الصهيونية الموزعون قريبا من مراكز القرار في تلك الدول .وينطبق ذلك على أول وثيقة وهي وعد بلفور الذي وصف اليهود بأنهم (الشعب) اليهودي ووصف العرب أهل البلاد بأنهم الطوائف غير اليهودية في فلسطين !!

وأيا كان تفسير هذه الصياغات ، فلا شك أنه يعني أن يكون الفلسطيني جلاد أخيه أو سجان أخيه . ولن يرضى يعلون ـ مثلا ـ بقمع تنقصه الدموية . فهو يتهم أحد الضباط الفلسطينيين الذي قام في الضفة مؤخرا بإجراءات ضد بعض النشطاء الفلسطينيين بأنه لم يفعل ما فيه الكفاية وأنه تظاهر بالأفعال تظاهرا لكي ينظف نفسه أمام الأمريكيين (!)

أما الإسرائيليون فالالتزام المترتب عليهم هو مجرد كلمات .. كلمات تعرب عن استعدادهم لعمل كل ما هو مطلوب لإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية .. وربما يقول بعض الذين لهم مصلحة في تسويق الوهم : إن عمل ما هو مطلوب لإنشاء دولة فلسطينية ليس بالشيء القليل . وهم بذلك يخادعون أنفسهم ويحاولون أن يعلموا الناس الجهل في قراءة النصوص ، لأن النص إذ يطلب من الإسرائيليين (الاستعداد) لعمل كل ما هو مطلوب فإنه لا يكلفهم بشيء ملموس فعلا في التو واللحظة ، بل يترك الالتزام في ذمتهم يؤدونه لاحقا حين يعجبهم مستوى التنفيذ الفلسطيني . فإذا قالوا إنه

لا يعجبهم ، أو قالوا إن الوقت غير ملائم للأداء فمن أين للولايات المتحدة ، في عهد إدارتها الحالية خاصة ، أن تناقشهم الحساب ؟ ألم يصرح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي ذات مرة قائلا إن لإسرائيل الحق في كل ما تفعله في الضفة الغربية ؟!

ومثل هذا أيضا النص على إلزامها بأن " لا تقوم حكومة إسرائيل بأية تحركات تقوض الثقة " . فهو التزام بامتناع عن عمل وليس التزاما بعمل . ومن الأمور المنكرة في هذا العصر أن تكتفي هيئة دولية كبرى من قبيل اللجنة الرباعية بالطلب من إسرائيل أن تمتنع عن الإبعاد ومهاجمة المدنيين أو مصادرة وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية دون أن تتفوه بكلمة واحدة عن الإرهاب الذي تمثله هذه الإجراءات ، ودون أن يخطر ببالها ذكر كلمة (التعويض) عن الخسائر التي لحقت بالمدنيين وبالاقتصاد الفلسطيني وبالبنى التحتية الفلسطينية . إن شارون يتحدث بوقاحة عن تعليمات صادرة منه دعاها (الحلاقة) للمناطق الفلسطينية التي زرع الاحتلال المستعمرات اليهودية داخلها . فلا ينقضي يوم دون تجريف أراض وهدم منازل وحرق أشجار . وفي كل مرة يمر الإنسان إلى جوار مستعمرة جديدة أو قديمة يجد مزيدا من الأراضي البور التي خربها الجراد الاحتلالي .وقد عبرنا سابقا عن شعورنا بأن الوضع تطور إلى شكل بدا معه أن الأصل في قطاع غزة والضفة هو المستعمرات المنزرعة داخلها، وأن مدن الفلسطينيين وقراهم ومخيماتهم ومزارعهم ومصانعهم ومدارسهم وشوارعهم ومرافقهم ما هي إلا (ديكور) حول المستعمرات ، يمكن الاستغناء عنه كله أو بعضه دون أن يطرف للمعتدين جفن .

غير أن إحداث الانطباع بالتوازن الزائف في خارطة الطريق يبدو ، أكثر ما يبدو ، في ترتيب التزام فوري على إسرائيل (هو الوحيد الفوري المقترن بها ، ويأتي في نهاية الحديث عن المرحلة الأولى) ، ألا وهو قيام الحكومة الإسرائيلية ـ بشكل فوري ـ بتفكيك المواقع الاستيطانية التي نصبت منذ آذار عام ٢٠٠١ .

ونبادر هنا إلى ملاحظة أولية : ما مغزى إيراد هذا التكليف في ختام الحديث عن المرحلة الأولى ؟ والجواب هو ترك الورقة الضاغطة بيد

الإسرائيليين طوال الفترة التي يوضع الفلسطينيون خلالها تحت الاختبار في صدد تحرك جهازهم الأمني المعاد هيكلته : بشكل حاسم ؛ فوري ؛ غير مشروط ؛ بجهود مرئية على الأرض يتم بموجبها الاعتقال والمطاردة و ..و .. ؛ وجمع الأسلحة من جميع المشاركين في الإرهاب .. الخ ..

وثمة ملاحظة أخرى توضيحية : حول المواقع الاستيطانية التي تشير الخارطة بتفكيكها . فهي (مواقع) وليست (مستوطنات) . أي أنها عبارة عن كارافانات منصوبة في بعض الأماكن ، يرتادها المستوطنون أحيانا ، ويبقى فيها عدد قليل من المسلحين المزودين بأجهزة اتصال لطلب النجدة لدى حدوث أي طارئ . وشارون المغرم بالمكائد والابتزاز هو أبو هذه المواقع والكارافانات كلها . وقد تحدثنا أكثر من مرة عن حيلته القديمة الجديدة المتمثلة في إقامة المواقع الاستيطانية إذ سبق لعيزر فايتسمان في كتابه معركة السلام الذي أصدره بعد اتفاق كامب ديفيد واتفاقية السلام مع الرئيس السادات عام ١٩٧٩ أن فضح حيلة شارون الابتزازية . فأثناء المحادثات التمهيدية للتسوية بين السادات وبيجن عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ ، وكان عيزر فايتسمان - وزير الدفاع آنذاك في وزارة بيجن - يقوم بنشاط كبير ذاهبا عائدا من تل أبيب إلى القاهرة وبالعكس ، ورغبته هي التوصل مع السادات إلى الاتفاق المنشود ، شرع آريئيل شارون - وزير البنى التحتية آنذاك - في إقامة مواقع استيطانية في سيناء ، فامتعض السادات ، وشعر فايتسمان أن شارون سيحرمه من نجومية فض الاشتباك مع مصر ، وحدث بين الوزيرين جدل في مجلس الوزراء ، وقال شارون إنه يقيم المواقع الاستيطانية في سيناء لكي تصبح هي موضوع طلب الجانب المصري من الجانب الإسرائيلي الانسحاب من سيناء المحتلة ، وهكذا تصبح مستوطنة يميت الكبيرة خارج نطاق المطالبة بالانسحاب .

إن ذلك التكتيك الابتزازي لم ينجح مع مصر بفضل حجمها ومكانتها ، ولكن شارون مصمم على استخدامه مع فلسطين لشعوره أن الساحة الدولية خلت له تماما . ومن هنا فإن حديث خارطة الطريق عن تفكيك (المواقع) الاستيطانية هو استخدام للحيلة والوسيلة التي خطط لها شارون قديما فيما أعدت له . أي أنها بمثابة ثمن وهمي لصفقة تستبعد دفع ثمن حقيقي !

ولماذا تنفيذ الخارطة مستحيل ؟!

وتنفيذ الخارطة مستحيل لأسباب عديدة ، أهمها في الحقيقة أن شارون لا يريد التنفيذ من ناحيته مهما كلف الأمر ، وأن الإدارة الأمريكية الراهنة لا تريد ، ولا تستطيع حتى لو أرادت حقا ، أن تأمر شارون بالتنفيذ . إنها بالأحرى تلعب اللعبة الصهيونية نفسها: لعبة دفع الفلسطينيين للاقتتال مجانا ، وتشجيعهم ما داموا منخرطين في الاقتتال الأهلي ، ثم ترك إسرائيل في مرحلة من المراحل الأولية إياها تعلن أن الفلسطينيين لم يفعلوا ما فيه الكفاية لمحاربة الإرهاب . وأنها بالتالي تجد نفسها في حل من الانتقال إلى بقية المرحلة الأولى ثم المرحلتين التاليتين .

ومنذ جرى تسليم الطرفين النص الأخير لخارطة الطريق ، سارع الطرف الفلسطيني إلى قبولها مطالبا بتنفيذها على الفور ، وتمطع الطرف الإسرائيلي وتنطع مترددا مطالبا بإدخال تعديلات تجعل خارطة الطريق مجرد برنامج لترحيل الفلسطينيين من بلادهم إلى الضفة الشرقية . وسمعنا أولا عن عريضة وقعها أربعمائة عدو وعدو من أعضاء الكونغرس بأمريكا يطلبون من بوش أن يمتنع عن إيقاع أي ضغط على إسرائيل بمناسبة خارطة الطريق ثم طلعت الأخبار من إسرائيل تحكي عن رحلة وزير السياحة بيني أيالون إلى واشنطن للاتصال مع أعضاء الكونغرس وشراء المزيد منهم ليقفوا في حالة استنفار ضد الضغط على إسرائيل وضد الفلسطينيين الذين لم يعرفوا سببا في يوم من الأيام لهذا المقت وهذا الظلم وهذا التنكيل الذي توقعه حكومة الولايات المتحدة وبرلمان الولايات المتحدة والمسيحيون المتصهينون في الولايات المتحدة بالشعب العربي الفلسطيني . ومن هنا فإن الحكومة الإسرائيلية لم تعط موافقتها حتى الساعة على خارطة الطريق ، واكتفى شارون وجوقته بحث الفلسطينيين على الشروع في تنفيذ البند الأوحد من وجهة نظرهم ، وهو محاربة الإرهاب ، أي الانخراط فورا في الحرب الأهلية .

وبلغ من التواطؤ ضد الفلسطينيين أن خارطة الطريق علقت انسحاب جيش الاحتلال من المناطق التي احتلها منذ ٢٨ أيلول سبتمبر ٢٠٠٠ على

" تقدم الأداء الأمني الشامل " ، فمع تقدم هذا الأداء ينسحب الجيش الإسرائيلي (تدريجيا) من تلك المناطق .

هل يصعب تخيل السيناريو الذي ترسمه هذه الخارطة الغريبة ؟ هل يصعب توقع ردات الفعل في الساحة الفلسطينية ، من جانب القوى الوطنية والإسلامية ، عند الشروع في تنفيذ (الالتزامات) الموضوعة على كاهل الأجهزة الأمنية الفلسطينية ؟ ومن هو الذي سيمتثل للاعتقال ومن هو الذي سيسلم سلاحه قبل أن يرى انسحابا إسرائيليا واحدا ؟ هذه أسئلة يعرف الإسرائيليون الإجابة عليها . ويعرفون أنها ستثير إشكالا ولا تحل مشكلة ، وذلك في تدبيرهم هو المطلوب .

هنالك إجراءات كثيرة مطلوبة من الفلسطينيين تشكل شرطا لاعتراف اللجنة الرباعية الدولية بأنهم مؤهلون لإقامة دولتهم الخاصة فوق جزء من تراب وطنهم .فكأن الفلسطينيين لم يكونوا من الشعوب التي وعدوها في سان ريمو عام ١٩١٨ بعد الحرب العالمية الأولى بكيان مستقل ، وكأن فلسطين لم تصنف في عام ١٩٢٢ بين البلاد التي تخضع لانتداب من الدرجة (أ) التي هي - وفقا لقانون عصبة الأمم - أقرب الدرجات للاستقلال . وكأن الأمم المتحدة لم تعترف للفلسطينيين بالحق في دولة خاصة بهم بموجب قرار التقسيم عام ١٩٤٧ .

لقد استقلت الشعوب في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تباعا خلال نصف القرن الماضي . وظل الشعب العربي الفلسطيني تحت استعمار استيطاني اقتلاعي فريد في قدرته على جعل الاستحقاقات الدولية (وهي لا تفي بأقل الحقوق الفلسطينية) استحقاقات منزلقة . من عام إلى عام ، ومن عقد من السنوات إلى عقد ، ومن القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين .

ما معنى المطالبة الإسرائيلية للفلسطينيين أن يشرعوا فورا في تنفيذ ما فرضته خارطة الطريق عليهم ، في حين أن الحكومة الإسرائيلية التي أملت على أمريكا كل حرف وكل فاصلة ضد الفلسطينيين في هذه الوثيقة لم تعط موافقتها الرسمية حتى اليوم على الخارطة ؟ وما معنى قدوم المبعوث

الأمريكي ثم قدوم كولن باول بعد قليل للمنطقة واجتماعه بنا وطلبه منا تنفيذ ما فرضوه علينا بعد هذا الموقف الإسرائيلي ؟

وما معنى التصريح الذي أدلى به شارون ، حول رفض إسرائيل أية نتيجة تنجم عن حوار القاهرة بين عباس والفصائل الفلسطينية ويكون مؤداها توقف الفصائل الفلسطينية المقاومة عن العمليات العسكرية ؟ هل لا بد أن يخوض بعضنا في دماء بعض لكي تتحقق الراحة والأمان لإسرائيل ؟ ولكي نصبح مؤهلين للجلوس مع شارون والاستماع إلى تصوره عن التسوية والحل ؟ وهل يشترط في أطراف السلام أن يفرض الأقوى على الأضعف عقيدته ووجهة نظره كاملة ؟ وهل ضعف الفلسطينيين سبب يجيز أن يكون الخيار الوحيد أمامهم هو إما أن يقتل بعضهم بعضا أو أن يأتي العدو ويقوم بالقتل ؟!

إن الإسرائيليين أول من يعرف استحالة نجاح المسعى الذي يهدف إلى تقسيم الفلسطينيين تقسيما يجعلهم الإخوة الأعداء الذين يقف بعضهم في مواجهة بعض حتى الموت . فهناك الجموع الفلسطينية الصامتة ، (الأغلبية الصامتة) التي تملك القدرة على الحسم في لحظة معينة . وهذه الأغلبية الصامتة هي أذكى كثيرا وأوعى كثيرا مما يتخيل بعض الناس . وإذا كان البعض يتصور أن بالوسع عمل غسيل دماغ شامل للفلسطينيين بعد هذا البؤس والمعاناة والظلم التاريخي فإن هذا التصور هو الشر بعينه والبلاهة في الوقت نفسه .

لننظر إلى الإشارات المتعاقبة في خريطة الطريق ، التي تقول إن الخريطة تستند إلى الأداء ، وإن أداء الالتزامات من قبل الطرفين بسرعة يوصل إلى التقدم بسرعة في حين أن " عدم تطبيق الالتزامات يؤدي إلى عرقلة التقدم " ، وكذا الإشارة إلى أن الانسحاب من المناطق التي احتلها جيش الاحتلال سيكون تدريجيا مع " تقدم الأداء الأمني الشامل " ، أليس من الواضح بنسبة مائة في المائة أن هذا الكلام موجه للفلسطينيين وحدهم ، لأنهم حسب علم الإسرائيليين هم الطرف المنهك الذي يتضرر من تأخير الحل والتسوية ويفتقد الدعم والنصير .

إنهم يضغطون على الفلسطينيين لدفعهم دفعا إلى النار ، وأصعب نار هي النار التي تشتعل بين الإخوة في بيوتهم وأحيائهم وشوارعهم . والشعب الفلسطيني لن يسمح بذلك ، ولهذا فإن خارطة الطريق سوف تسقط ، كما سقطت جميع الأوراق التي لم تقم على العدالة ، ولو عدالة نسبية ، والتي لم تعامل الشعب الفلسطيني معاملة تقوم على احترام عقله وإرادته ونضاله الطويل .

وإلى العدد القادم (يتبع)